

جهود الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة

د. هناء المبروك خليفة الطياري – أستاذ مساعد في القانون – قسم القانون الدولي –
كلية القانون ، صرمان – جامعة صبراتة - ليبيا
hanaaltayari2022@gmail.com /الايمل

ملخص البحث

تعتبر التنمية المستدامة من المسائل التي تثير اهتمام كبير من جانب أعضاء المجتمع الدولي، وخصوصاً من قبل المنظمة العالمية للأمم المتحدة ودورها في إقرار معالم فكرة التنمية المستدامة في العديد من الصكوك والوثائق والمؤتمرات الدولية والقرارات الأممية، وبدلت الأمم المتحدة جهود كبيرة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، والتي تشمل 17 هدفاً رئيسياً والمتمثلة في القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وتحقيق العدالة والمساواة، ومن هنا تبرز لنا أهمية البحث في هذا الموضوع، لمعالجة سنتناول دراسة الموضوع من خلال تقسيمه إلى مطلبين، تعرضت في المطلب الأول: للأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2023، وتطرقنا من خلاله لبيان أهداف خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، وآليات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة 2030. وتناولنا في المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، كالتغير المناخي وضعف التمويل، والنزاعات والتفاوت بين الدول، واعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي: الذي استعنا به في تحليل الوثائق والتقارير الدولية، والمنهج المقارن: لمقارنة تطبيق أهداف التنمية المستدامة في مناطق جغرافية مختلفة.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة التنمية المستدامة التغير المناخي المؤتمرات الدولية التحديات البيئية

تاريخ الاستلام:
2025/06/30م
القبول:
2025/07/15م
تاريخ النشر:
2025/09/20م

**Dr. Hana Almabrouk Khalifa Altayari Assistant Professor,
Department of International Law, Faculty of Law, Surman,
University of Sabratha, Libya
0923681575 hanaaltayari2022@gmail.com**

Received (date):
2025/06/30
Accepted (date):
2025/07/15
Published (date):
2025/09/20

Abstract

Sustainable development is a matter of great interest to members of the international community, particularly the United Nations and its role in establishing the parameters of the concept of sustainable development. The United Nations is one of the most prominent international organizations responsible for promoting peace and development worldwide. Among its primary objectives is achieving sustainable development. The United Nations has made significant efforts to achieve the 2030 Agenda for Sustainable Development, which includes 17 key goals: eradicating poverty and hunger, protecting the environment, achieving justice and equality, improving the quality of education and health care, and promoting climate action. The United Nations works through its agencies and bodies, such as the United Nations Development Program, the Food and Agriculture Organization, the General

Assembly, and the Security Council, as mechanisms aimed at implementing the Sustainable Development Plan. Despite the efforts made by the United Nations, it faces several major challenges, especially in light of global crises. The United Nations continues to push the world towards a more sustainable and just future.

Keywords :United Nations, Sustainable Development, Climate Change, International Conferences, Environmental Challenges

المقدمة:

تكتسي فكرة التنمية المستدامة أهمية كبيرة باعتباره مطلباً ملحا وضرورة لا بد منها في العالم اجمع واستحوذ هذا الموضوع اهتمام العالم في أواخر القرن الماضي، واصبحت الاستدامة التنموية فكرة عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء.

كما تعتبر التنمية المستدامة من المسائل التي تثير بعض الجدل في ضوء أحكام القانون الدولي العام، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود تحديد دقيق لمفهومها ونطاق تطبيقها، ومع ذلك أصبح لفكرة التنمية المستدامة تأثير واهتمام كبير من جانب أعضاء المجتمع الدولي، وبروز دور المنظمة العالمية للأمم المتحدة في إقرار معالم فكرة التنمية المستدامة في العديد من الصكوك والوثائق والمؤتمرات الدولية والقرارات الأممية، فقامت من خلال هذه المؤتمرات الدولية واللجان والبرامج بصياغة قانون دولي معني بالبيئة والتنمية المستدامة الأمر الذي اعقبه عقد (مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية عام 1972)، وعقد بعده مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992م، كما أصبحت فكرة التنمية المستدامة محور المناقشات والاعلانات الدولية، وتعتبر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدت في 25 ايلول / سبتمبر 2015 عن التزام الأمم المتحدة بتكثيف الجهود الإنمائية وعدم ترك أحد، كما تضمنت هذه الخطة 17 هدفا و 169 مقصدا يرمي جميعها إلى تحفيز التنمية والتقدم البشري، ورغم الاهتمام العالمي المتزايد بهذا الهدف، إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات التي تعرقل جهود تحقيق التنمية المستدامة في مختلف أنحاء العالم تتراوح هذه التحديات بين تحديات اقتصادية، كالفقر والبطالة، وبيئية كالتغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي، واجتماعية كضعف التعليم والرعاية الصحية، ويستلزم للتصدي لهذه العقبات تضافر الجهود على المستويين المحلي والعالمي، وتبني سياسات شاملة تراعي التوازن بين التنمية الاقتصادية، والحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تكمّن أهمية هذا الموضوع في أن التنمية المستدامة تعد الضمانة القانونية لحقوق الاجيال الحاضرة والحماية لحقوق الاجيال المستقبلية، وكما تبرز أهميته في كونه يسلط الضوء على دور الأمم المتحدة كفاعل دولي أساسي في تحقيق التنمية، وتعزيز التعاون المشترك في مواجهة التحديات العالمية، وتنفيذ برامج تعزز النمو الاقتصادي الشامل، وتحافظ على البيئة، وتضمن العدالة الاجتماعية مما يساعد في تطوير السياسات مستقبلا.

مشكلة البحث:

تكمن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في الاتي:
إلى أي مدى ساهمت الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الجهود؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية عدة أسئلة فرعية وهي:

1. ما هي أهداف الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة لسنة 2030؟
2. ماهي الآليات التي تعتمدها الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
3. ما النجاحات الرئيسية التي أحرزت في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة حتى الوقت الحاضر؟
4. ماهي أبرز التحديات التي واجهت الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

اهداف البحث:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- التعرف على خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، وما تضمنته من أهداف ومقاصد ترمي إلى تحفيز التنمية المستدامة.
- 2- بيان الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة لسنة 2030، وذلك من خلال تحليل آليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- 3- إبراز أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة 2030.

منهج البحث:

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والذي أسعنا به في وصف وعرض أهداف التنمية المستدامة، وعرض المبادرات التي أطلقتها الأمم المتحدة في هذا المجال، وتحليل مدى تأثير جهود الأمم المتحدة على الدول الأعضاء، ومدى نجاحها في تنفيذ المشاريع التنموية وتقييم التحديات التي تواجه هذه الجهود

خطة البحث:

للإجابة عن الاشكالية المطروحة، وضعنا الخطة الآتية:
المطلب الأول: الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
الفرع الأول: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: آليات الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة.
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.
الفرع الأول: التحديات البيئية.
الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية والاقتصادية.
المطلب الأول

الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة 2030.
لعبت الأمم المتحدة دوراً هاماً في صياغة قواعد دولية في مجال التنمية المستدامة والبيئة (الهيئي، 2014، صفحة 299)، وفي 25 سبتمبر اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع القرار 70/1، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وتمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار وهي تهدف أيضاً إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح (قرار الجمعية العامة 70/1، 2015). وعليه سنتطرق في هذا المطلب لبيان أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني آليات تنفيذ خطة التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
سنتناول في هذا الفرع الأهداف التقليدية للتنمية (الأهداف الإنمائية للألفية)، وأهداف التنمية المستدامة 2030، وهو ما سنتطرق إليه بشي من التفصيل فيما يلي:
أولاً-الأهداف التقليدية للتنمية المستدامة (الأهداف الإنمائية للألفية).
قدمت الأهداف الإنمائية للألفية المعالم الخاصة بجهود التنمية العالمية والوطنية حتى نهاية 2015، وفي الوقت الذي ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على الدول النامية، فإن أجندة التنمية المستدامة ذات بعد عالمي يشمل جميع الدول (الزبيدي أ.، 2019)، وفي إعلان الألفية الصادر في عام 2000 (قرار الجمعية العامة 2/55)، والذي حدد أهداف التنمية بالأهداف الرئيسية الآتية (ربيع، 2017، صفحة 10):

1. تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال السياسات التنموية التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.
2. التركيز على استثمار الموارد البشرية في المجتمع وتنميتها.
3. تحقيق نمو اقتصادي مستدام بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال، وبدل كل الجهود الممكنة لتخليص النساء والرجال والأطفال من أوضاع الفقر المدقق التي تنسم بالأذلال وفقدان الكرامة الإنسانية (الشكرجي، 2015، صفحة 81).

4. ضمان مستوى سكاني مستقر.
 5. المحافظة على قاعدة الموارد وتعزيزها واستخدام التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة.
 6. الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، للتنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسان.
 7. تحقيق التنمية البيئية التي تسعى إلى حماية النظام الايكولوجي للإنسان بعيدا عن التلوث بمختلف أنواعه (الطاهر و عامر، 2017، صفحة 76).
- وتختلف أهداف التنمية المستدامة 2030 عن الأهداف الإنمائية للألفية لأنها:
1. عالمية: في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية تنطبق على البلدان المعروفة بـ"البلدان النامية" فحسب، فإن أهداف التنمية المستدامة هي بمثابة إطار عالمي بكل ما للكلمة من معنى، وتتنطبق على جميع البلدان، ويتعين على جميع البلدان إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.
 2. تحويلية: تتيح خطة عام 2030، باعتبارها خطة من أجل "الناس والكوكب والازدهار والسلام والشاركة"، نقلة نوعية من نموذج التنمية التقليدي، وتوفر رؤية تحويلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة محورها الإنسان وكوكب الأرض تتجاوز إلى حد بعيد الرؤية الضيقة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية) الأمم المتحدة (n.d., .
 3. شاملة: تهتم خطة عام 2030، ببناء "مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً واحتضاناً للجميع، تخلو من الخوف والعنف"، وتهتم بشكل خاص بالحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون والوصول إلى العدالة والأمن الشخصي، وتغطي الخطة قضايا تعني كامل حقوق الإنسان.
 4. جامعة: تسعى خطة عام 2030 إلى شمل الجميع من دون أي استثناء، وترنو إلى بناء "عالم يسود جميع أرجائه احترام المساواة وعدم التمييز" بين البلدان ودخلها، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وذلك بإعادة تأكيد مسؤوليات جميع الدول عن "احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها دون أي تمييز (المغربي، 2022، صفحة 510).
- ثانياً-أهداف التنمية المستدامة 2030.
- للتنمية المستدامة أهداف وغايات سامية، متمثلة بتوفير النوعية الأفضل لحياة السكان وتوعيته، وتأسيس مفهوم احترام البيئة والموارد الطبيعية مع التوعية بالاستخدام المثالي لها، وطرق الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق نمو ثقني واقتصادي، ومن هذا المنطلق ينبغي أن تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:
1. القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم

2. القضاء التام على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
 3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار.
 4. ضمان توفير التعليم الجيد والمتاح والمساواة فيه للجميع (المقبلي، 2021، صفحة 13).
 5. المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وهو جزء أساسي من التنمية المستدامة لضمان حقوق جميع فئات المجتمع.
 6. كفاءة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام.
 7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
 8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار والقطاع الخاص لخلق فرص عمل، مما يعزز النمو الاقتصادي مع مراعاة حقوق العمال.
 9. إقامة بنى أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
 10. الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها.
 11. توفير مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.
 12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
 13. اتخاذ إجراءات عاجلة لتصدي لتغير المناخ وآثاره.
 14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (طويل، 2022، صفحة 41).
 15. حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية والإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة التصحر، ومقاومة وعكس تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
 16. السلام والعدل والمؤسسات القوية، وأهمية التشريعات الفعالة والقوانين الرادعة لضمان العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأجيال القادمة.
 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الاقرع، 2024، صفحة 203).
- ووفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة 2024، التقرير الرسمي الوحيد للأمم المتحدة، ومع بقاء ست سنوات فقط، فإن التقدم الحالي أقل بكثير مما هو مطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبدون استثمار ضخم وجهود موسعة، سيظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تمثل خريطة طريق للخروج من الأزمات العالمية الحالية بعيد المنال (الأمم المتحدة، 2024).
- الفرع الثاني: آليات الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

تتمثل آليات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 في أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وصندوق أهداف التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي: -

أولاً- أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة.
تتمثل أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما سنتطرق إليه بشي من التفصيل فيما يلي:
1- الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991، قراراً في إحدى جلساتها الخاصة اعتمدت بموجبه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، بهدف تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، وأكد هذا الإعلان على ضرورة تنشيط النمو والتنمية في الدول النامية، والقضاء على مشكلتي الفقر والجوع (بالله، الصفحات 141-142)، وجرى التأكيد على الحق في التنمية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عدة مناسبات (علوان، 2014، صفحة 409)، وقد قررت الجمعية في دورتها الستون المنعقدة في 2006، تخصيص جلسة محددة تركز على التنمية، وكما أصدرت الجمعية العديد من القرارات المؤكدة على الحق في التنمية منها القرار رقم (2009/6/1)، بعنوان الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي) (لمبوب و لمبوب، 2021-2022، صفحة 39)، والقرار المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014) الذي تم التأكيد فيها على الالتزامات التي قطعت في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تقضي بضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعليم للجميع، مع ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2015)، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في ديسمبر 2015 حول تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الذي تسلم فيه بأهمية التكنولوجيا بوصفها إحدى وسائل التنفيذ الرئيسية في السعي لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي سبتمبر/أيلول 2015، اعتمد قادة العالم الدين اجتمعوا خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في، وثيقة ختامية لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الوثيقة في 25 سبتمبر/أيلول 2015 ((قرار الجمعية العامة 1/70 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"))، ودخلت أهداف التنمية المستدامة الـ 17 الواردة في خطة عام 2030 حيز التنفيذ رسمياً في 1 يناير/كانون الثاني 2016 (أهداف التنمية المستدامة، بلا تاريخ).

2- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو أحد مجالس الأمم المتحدة، ويتألف من (54) عضو من أعضاء الأمم المتحدة (الحيالي، 2017، صفحة 103)، وللمجلس عدة وظائف وسلطات خولتها له الأمم المتحدة، والتي تميزه عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي مهام حيث أن مهمته الأولى تتمثل في استعراض الوزاري السنوي (المبوب و لمبوب، 2021-2022، صفحة 42)، حيث يعتبر مهمة جديدة له الغرض منه تقييم التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال الخمس عشرة سنة الماضية التي تشكل خطة الأمم المتحدة للتنمية، والإسهام في تحسين وتعجيل الاعمال لتحقيق الخطة الإنمائية، ويضم الاستعراض ثلاث عناصر هي: (استعراض شامل لخطة الأمم المتحدة الإنمائية، استعراض موضوعي، سلسلة من العروض الطوعية الوطنية التي تقدمها البلدان بشأن استراتيجياتها الإنمائية الوطنية (الحيالي، 2017، صفحة 70)، وتتمثل المهمة الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في التعاون الإنمائي ومنتدى التعاون الإنمائي الرفيع المستوى الذي يعقد مرة كل سنتين، وهو إحدى المهام الجديدة للمجلس وبهذا المنتدى الأثر الإيجابي في نظام التعاون الإنمائي الدولي، وذلك عن طريق الجمع بين كل الجهات الفاعلة المعنية، كما قدم إرشادا وتوصيات بشأن كيفية تحسين التعاون الإنمائي الدولي، ويضطلع المجلس بدور هام بمتابعة تمويل التنمية وتتيح الاجتماعات التي يعقدها المجلس للوفود فرصة متابعة عملية لتمويل التنمية ومساهمة بالنهوض في تنفيذها، وكذلك يقوم بتقديم الاستعراض الشامل للسياسات، والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية كل أربع سنوات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بلا تاريخ).

ثانياً - وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

جاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كواحد من أبرز أذرع الأمم المتحدة في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال تقديم الدعم للدول في القضاء على الفقر، بناء القدرات، تعزيز الحكم الرشيد، وتمكين المجتمعات لتحقيق الأهداف السبعة عشر لأجندة التنمية المستدامة لعام 2030، ويركز البرنامج على تنسيق الجهود الدولية لدعم التنمية، ومساعدة البلدان في مكافحة الفقر، والتهemis، وتقليل الفوارق الاجتماعية (براي، 2025، صفحة 593)، وعمل البرنامج الإنمائي مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تطوير استراتيجية للدعم الفعال والمتسق في تنفيذ جدول أعمال التنمية الجديد، وذلك تحت مسمى " التعميم والتسريع ودعم السياسات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024)، ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التقدم في التنمية الإنسانية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات

الأفراد، وقدرتهم على تحصيل التعلم، والشعور بالأمان والتمتع بصحة جيدة، والعيش في مستوى لائق، بل كذلك في "تحسين الإنجازات وتوفير الظروف المواتية لاستدامة التنمية الإنسانية" (مسعودي، 2020، صفحة 98)، ويقع المقر الرئيسي للبرنامج في نيويورك، مع وجود مكاتب تمثيلية منتشرة في 177 دولة حول العالم، وقد تم إعداد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 ضمن إطار تكاملي يهدف إلى تقديم الدعم للبلدان المستفيدة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (براي، 2025، صفحة 594).

2- منظمة اليونسيف.

هي منظمة دولية تهدف إلى حماية الطفولة حيث اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، وبناء مجتمعات أكثر سلمًا وازدهارًا، وأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة غير ممكن دون إحقاق ما للأطفال من حقوق ففي حين ينهمك الزعماء العالميون في العمل على الوفاء بالوعد يرفع الأطفال في جميع أنحاء العالم صوتهم مطالبين بتأمين حقوقهم في التمتع بصحة جيدة، والحصول على تعليم جيد، والعيش في كوكب نظيف، وغيرها من الأمور، والأطفال اليوم هم قادة المستقبل، ولقد جددت أكثر من 100 دولة عضو في الأمم المتحدة التزامها بحقوق الأطفال في سياق تنفيذ أحكام التنمية المستدامة، وتعمل اليونسيف مع الحكومات والشركاء ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لمساعدة البلدان على ضمان تحقق هذه الأهداف نتائج ملموسة لكل طفل مع كل طفل لأجيال اليوم وأجيال المستقبل (حوة، 2019، صفحة 255).

3- منظمة الأغذية والزراعة (ALFAO).

هي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم، مقرها الرئيسي روما في إيطاليا، تقوم هذه المنظمة بخدمة الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وفي مجال التنمية المستدامة فقد عملت المنظمة على إعداد تقرير معنون بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والذي جاء فيه ما يلي: إن أهداف التنمية تقدم رؤية العالم أكثر إنصافًا ينعم بمزيد من الازدهار والسلام والاستدامة ولا يتخلف فيه أحد عن الركب في الغذاء، أي في طريقة زراعته وإنتاجه واستهلاكه وتجارته ونقله وتخزينه وتسويقه – تكمن الصلة الجوهرية بين الإنسان والكوكب والسبيل نحو نمو اقتصادي شامل ومستدام، لا سبيل إلى تحقيق مجموعة أهداف التنمية المستدامة كاملة مالم يحرز تقدم سريع في الحد من الجوع وسوء التغذية والقضاء عليهما بحلول العام 2030، وسوف يمهد بلوغ أهداف التنمية المستدامة الأخرى في الوقت نفسه الطريق أمام القضاء على الجوع والفقر المدقق نستطيع أن نمضي قدمًا بخطى إذا

عملنا معاً، ومن الممكن أن نستأصل الجوع بحلول عام 2030 ويتطلب ذلك مجموعة من الاستثمارات تخدم مصالح الفقراء في مجال الزراعة المستدامة والتنمية الريفية واتخاذ تدابير للحماية المجتمعية من أجل انتشار السكان فوراً من نقص التغذية المزمن والفقر (لمبوب و لمبوب، 2021-2022، صفحة 50).

4- منظمة الصحة العالمية.

تعد منظمة الصحة العالمية عضواً نشيطاً في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتوحد المجموعة الإنمائية كيانات منظمة الأمم المتحدة التي تساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، وتساهم المنظمة في الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق 27 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة، وأبلغت منظمة الصحة العالمية بشأن التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة من خلال إحصاءات الصحة العالمية للأعوام 2016 و 2017 و 2018؛ أما إحصاءات عام 2019، فستتشر في النصف الأول من عام 2019 (منظمة الصحة العالمية، 2019، الصفحات 13-18)، وأنه وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يؤدي سوء الصرف الصحي وحده سنوياً إلى ما يصل إلى 432 ألف حالة وفاة مرتبطة بالإسهال، وبأمراض أخرى مثل الكوليرا، والدوسنتاريا، والتيفوئيد، والتهاب الكبد الوبائي، وشلل الأطفال (أمون، 2025، صفحة 20)، وأنشأت المنظمة منصات محورية من قبيل المركز العالمي لبيانات الصحة ومركز المنظمة لتحليل المعلومات عن الجوائح والأوبئة والاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية 2020-2025، ومركز نظام المعلومات الجغرافية من أجل الصحة وإدارة البحوث الصحية، كانت نسبة خطر الوفاة بسبب أحد الأمراض غير السارية الرئيسية الأربعة قبل بلوغ سن السبعين لدى شخص عمره 30 سنة تبلغ 18% في عام 2019 قبل جائحة كوفيد-19، ومع ذلك تباطأ الانخفاض في معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية منذ عام 2015، مما يدل على الحاجة الملحة إلى تدعيم سياسات الوقاية ووضع برامج للكشف المبكر وتحسين إتاحة خدمات الرعاية الصحية الأساسية (منظمة الصحة العالمية، 2025، صفحة 3، 4).

ثالثاً- صندوق أهداف التنمية المستدامة.

هو آلية تنمية دولية متعددة المانحين ومتعددة الوكالات أنشأتها الأمم المتحدة في عام 2014 لدعم أنشطة التنمية المستدامة من خلال برامج مشتركة متكاملة ومتعددة الأبعاد، ويهدف الصندوق بشكل رئيسي إلى جمع وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال لمواجهة تحديات الفقر، وتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتحقيق أهداف

التنمية المستدامة، وبعد بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية جوهر عمل الصندوق، ويدعم صندوق أهداف التنمية المستدامة برامج مشتركة في 23 دولة بميزانية تقدر بحوالي 70 مليون دولار أمريكي، ويعتبر صندوق أهداف التنمية أول آلية تعاون إنمائي تابعة للأمم المتحدة أنشئت خصيصاً لتنفيذ خطة عام 2030)) آلية الأمم المتحدة للاستثمار في الشراكات المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (n.d.,).

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030

تواجه التنمية المستدامة ثلاث أكبر تحديات، منها ما يأخذ طابع بيئي، ومنها ما يأخذ طابع اجتماعي، وأخرى ذات طابع اقتصادي، وقد تم اعتماد هذه الأهداف من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (الحמיד، 2025، صفحة 133)، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي: -

الفرع الأول: -التحديات البيئية.

تتمثل أبرز التحديات البيئية التي تواجه التنمية المستدامة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وهو ما سنتطرق إليه بشي من التفصيل فيما يلي:

أولاً- التغير المناخي: أحدثت الملوثات الصناعية تغيرات كبرى في المناخ، ترتب عن ذلك بروز مظاهر جديدة سببت أضراراً جسيمة مست كل دول العالم، من بينها الاحتباس الحراري واضمحلال طبقة الأوزون (خليفة، 2022، صفحة 119)، وقد أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، بهدف إحداث توازن في انبعاث الغازات الدفيئة عند مستوى لا يؤدي إلى التداخل مع النظام المناخي أو إنتاج الغذاء، بحيث يتم تحقيق هذا الهدف من خلال فترة زمنية تسمح للنظام البيئي بأن يتواءم مع أية متغيرات (حشيش، 2008، صفحة 107)، ونصت المادة الثالثة في فقرتها الرابعة من هذه الاتفاقية على الحق في التنمية المستدامة، حيث تضمنت أنه للدول الحق في التنمية المستدامة، وعليهم اتباع السياسات والإجراءات التي تكفل بحماية نظام المناخ من تأثير النشاطات الإنسانية، وعليها اتخاذ ما يناسبها من الإجراءات وفقاً للظروف الخاصة لكل منها، والتي يجب أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية فيها مع الأخذ بعين الاعتبار بأن التنمية ركن أساسي في تبني تدابير للحد من التغير المناخي (اتفاقية الأمم المتحدة ، 1992)، وأقرت الاتفاقية أن تحقيق التنمية المستدامة هو حق يثبت لجميع الدول الأطراف، وفي ذات الوقت يقع على عاتقها واجب تحقيقه، لذلك فإنه يتعين على الدول الأطراف أن تتعاون لتعزيز نظام اقتصادي دولي مفتوح يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة وخاصة في الدول النامية، مما يتيح لها مزيداً من القدرة على معالجة مشاكل تغير المناخ، ثم جاء بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1997 ليقرر التزامات على عاتق الأطراف بتحديد وخفض الانبعاثات كميًا بهدف تعزيز التنمية المستدامة، وقد برز بشكل كبير اهتمام اتفاق باريس، الذي أقره مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باريس 2015، بفكرة التنمية المستدامة لتوطيد الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ (بالله، الصفحات 152-153).

ثانياً- فقدان التنوع البيولوجي: يقصد بالتنوع البيولوجي كامل الاختلاف والتباين بين الكائنات الحية والنظم البيئية التي هي جزء منها (خليفة، 2022، صفحة 94)، وفقدان التنوع البيولوجي يعتبر من أبرز التحديات البيئية في العصر الحالي، حيث يشير إلى انخفاض الثراء البيولوجي والتنوع الوراثي، مما يؤدي إلى تقويض الأنظمة البيئية التي تدعم الحياة على كوكب الأرض، يتجلى هذا الفقدان في انقراض الأنواع، تدهور المواطن الطبيعية، وتناقص التنوع الجيني، مما يشكل تهديداً للأمن الغذائي، صحة الإنسان، والاستدامة الاقتصادية، وأسباب هذه الظاهرة متعددة تشمل الأنشطة البشرية مثل التحضر، الزراعة المكثفة، الصيد المفرط، وتغير المناخ، وتتجلى آثار فقدان التنوع البيولوجي بشكل واضح في تدهور الخدمات البيئية، حيث تؤثر الأنواع المهددة للانقراض في قدرة النظم البيئية على توفير الموارد الضرورية مثل المياه النقية، التربة الخصبة، الأكسجين، كما أن انقراض الأنواع يخل بالتوازن الطبيعي، مما يضر بمعظم الكائنات الحية؛ فمثلاً يعتبر فقدان الأنواع الملقحة من أكبر التهديدات للزراعة العالمية، حيث تعتمد العديد من المحاصيل على حشرات كالنحل لتلقيحها. علاوة على ذلك، تحفز هذه الظاهرة انتشار الأمراض، إذ أن التنوع البيولوجي غالباً ما يعمل كنظام وقائي ضد الأوبئة (تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2025).

الفرع الثاني: -التحديات الاجتماعية والاقتصادية:

تتمثل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الآتي:

أولاً- التحديات الاجتماعية: إن التحول تجاه السياسات الإقصائية القائمة على الخوف يعمق من الانقسامات المجتمعية، ويغذي النزاعات وعدم الاستقرار؛ وتتسبب النزاعات العنيفة والكوارث الإنسانية في نزوح ملايين البشر بالقوة، في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي (تقرير المساواة بين الجنس في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بلا تاريخ)، ويعتبر الفقر المستمر وعدم المساواة بين الدول أكبر تحدياً للتنمية المستدامة (فرج، 2024)، وذلك لأنه يتداخل مع قضايا أخرى كالصحة، والتعليم، والحق في الحياة ...، وبالتالي بات لزاماً ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة تقليل الفقر وتعزيز المساواة الاجتماعية بين الدول (الحرر، 2023، صفحة 9)، وبفضل الجهود المستمرة من المدافعين عن حقوق المرأة من شتى أنحاء

العالم، أصبح الالتزام بالمساواة بين الجنسين بارزاً وشاملاً، واستناداً إلى الالتزامات والمعايير المتضمنة في إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الأمم المتحدة السيداو cedaw) فإن خطة عام 2030 تتخذ موقفاً واضحاً: لن تكون التنمية مستدامة إلا إذا اكتسبت فوائدها على قدم المساواة لكل من النساء والرجال، ويتجلى انعدام المساواة بين الجنسين بوضوح في كل بعد من ابعاد التنمية المستدامة وعندما لا تستطيع الأسر الوصول إلى الغذاء الكافي، في الغالب تكون النساء أول من يعاني من الجوع (تقرير المساواة بين الجنس في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بلا تاريخ)، ويتطلب الوصول إلى التنمية المستدامة في مجال التعليم التزاماً بالتدريب المهني المستمر وإدارة الموارد البشرية بفعالية، وأن تحسين نوعية التعليم المستدام الذي يتلقاه المتعلم يتوقف على تحسين نوعية التدريب المقدم للتربويين، لذلك أوصت وثيقة الأمم المتحدة الحكومات والسلطات التعليمية بدعم البرامج التدريبية المقدمة للمنتسبين لتلك البرامج (أحمد 2024 ، وباعتماد الدول لأهداف التنمية المستدامة الجديدة لعام 2030، يقر العالم مرة أخرى بأهمية دور المرأة في تحقيق الاستدامة، ولتحقق أهداف التنمية المستدامة لا بد من العمل على رفع مستوى الوعي البيئي لدى النساء وخاصة الريفات حيث يتأثر دور المرأة بمدى ثقافتها ومستوى تعليمها ومدى تنمية شخصيتها، وإن تقدم المجتمعات يقاس بدرجة تقدم المرأة (المغربي، 2022، صفحة 516).

ثانياً-التحديات الاقتصادية: تواجه التنمية المستدامة عدة تحديات أو عراقيل اقتصادية، ومنها كثرة الازمات الاقتصادية، والتفاوت في توزيع الثروة، وكذلك تفاقم البطالة، هذه الأخيرة التي أصبحت مشكلة مجتمعية كبيرة والتي لم ينج أي بلد من بلدان العالم من أثارها الشيء الذي وجب اتخاذ إجراءات مستدامة لتغلب على هذه المشاكل (الحمر، 2023، صفحة 9)، وهناك تحد لا يمكن تخطيه ويستوجب إدراكه والعمل على مواجهته، ويتمثل في توفير التمويل اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ من دون ذلك ستظل الأهداف المرجوة بعيدة المنال، وستزداد صعوبة تنفيذها مع مرور الوقت. وجدير بالذكر أن أهداف الألفية للتنمية التي كان من المفترض تحقيقها بحلول عام 2015 لم يكتب لها النجاح بأكملها، إذ كان نقص التمويل أحد الأسباب الرئيسية في ذلك، إذ لم يتم الوفاء بتعهدات مانحين وشركاء في التنمية. لا شك أن جائحة كورونا أضافت أعباء إضافية لا بد من أخذها في الحسبان، مما يقتضي البدء بإعادة النظر في أولويات البرامج والمشروعات والفترة الزمنية لتنفيذها وحجم التمويل اللازم لها، ومصادر ذلك التمويل (الصادق، 2021)، يشير تقرير البنك المركزي "أفاق الاقتصاد العالمي" لعام 2024، إلى أن الاقتصاد العالمي، والاقتصادات العربية ضمناً يواجه أزمة خانقة، بدأ من التداعيات المستمرة بسكون وخبت لجائحة كورونا التي

أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي في العديد من الدول، وصولاً إلى ارتفاع أسعار الطاقة وتذبذب أسعار النفط، والتأثير السلبي لكل ذلك على الميزانيات الحكومية وقدرتها على الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة، وقد أدت هذه الازمات إلى تعقيد جهود التنمية المستدامة في الدول العربية، مما زاد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، وأدى إلى ظهور تحديات جديدة تتطلب حلولاً مبتكرة وفعالة ومن جانب آخر، يعد الاستثمار في رأس المال البشري من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يتطلب ذلك تحسين جودة التعليم والتدريب وتوفير الفرص الملائمة واللازمة لانخراط الشباب بكفاءة في سوق العمل، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام (الصنديد د، 2024).

الخاتمة

أولاً-النتائج

- 1- ساهمت جهود الأمم المتحدة في تعزيز الوعي العالمي بأهمية التنمية المستدامة، مما شجع العديد من الدول على دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن خططها الاستراتيجية.
- 2- على الرغم من إطلاق العديد من مبادرات التمويل مثل صندوق أهداف التنمية المستدامة، فإن الموارد المالية المتاحة تبقى غير كافية، مما قلل من فعالية بعض البرامج، خاصة في الدول الأقل نمواً.
- 3- أن الأمم المتحدة قد حققت تقدماً ملحوظاً، وجزئياً في بعض أهداف التنمية المستدامة، حيث أظهرت التقارير الدولية تحقيق بعض النجاحات في مجالات مثل التعليم، والصحة، والمناخ، ومكافحة الفقر، وتمكين المرأة، خاصة في الدول التي تبنت استراتيجيات متكاملة بالتعاون مع الأمم المتحدة.
- 4- على الرغم من النجاحات التي تحققت بشأن أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق الأهداف كافة بحلول عام 2030، ويستلزم ذلك تعاوناً محلياً وإقليمياً ودولياً أوسع، وإصلاحات في آليات التمويل والتنفيذ ومكافحة جائحة كورونا.
- 5- إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب معالجة شاملة للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويجب على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن يتعاونوا من أجل تبني ممارسات مستدامة، وتعزيز الوعي البيئي، وتطوير حلول مبتكرة لمواجهة هذه التحديات.

ثانياً-التوصيات

- 1- الحث على ضرورة وضع خطط كفيلة لتحقيق التنمية المستدامة لمواجهة التحديات التي تعيق تحقيقها، والتنسيق بين التشريعات الداخلية للدول في مجال التنمية.
- 2- يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية، ويفرض رقابة دولية للتأكد من مدى التزام الأشخاص بها، ونشر العلم وثقافة الوعي البيئي والتنموي.
- 3- تعزيز الدعم المالي والتقني للدول النامية، وذلك من حيث زيادة حجم المساعدات الدولية المقدمة من قبل الأمم المتحدة، لضمان تنفيذ برامج التنمية المستدامة بشكل فعال في الدول التي تفتقر إلى الموارد والقدرات المؤسسية.

المصادر والمراجع

- 1-الأمم المتحدة . (ديسمبر، 2015). قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/70/209) الذي اتخذ في 22 كانون الأول /ديسمبر 2015- الدورة السبعون- البند 20 (ح) من جدول الاعمال - (عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة 2005-2014).
- 2- قرار الجمعية العامة 70/1. (25 سبتمبر، 2015). قرار الجمعية العامة 70/1. "تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030".
- 3- الأمم المتحدة (2024). (2024). مؤشرات أهداف التنمية المستدامة . تم الاسترداد من أهداف التنمية المستدامة: <http://www.unstats.un.org>
- 4- (آلية الأمم المتحدة للاستثمار في الشراكات المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة). (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 6، 2025، من <http://www.sdgfund.org>
- 5- أ. رشيد مسعودي. (2020). التنمية الإنسانية مقارنة مفاهيمية في ضوء تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية-(بحث منشور في مجلة آفاق للعلوم - المجلد 5- العدد4- .

6- أ. مسعد رضوان عبد الحميد. (مارس، 2025). أفضل الممارسات والتحديات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (دراسة حالة جمهورية مصر العربية) - الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته - العدد الثاني .

7- د. حسن لطيف الزبيدي. (2019). الجامعات وأجندة التنمية المستدامة 2030 نحو برنامج عمل التنمية المستدامة من خلال الجامعة جامعة الكوفة نموذجا. تم الاسترداد من <http://www.hasnlz.com>

8- أ.د.حسن لطيف الزبيدي. (2019). الجامعات وأجندة التنمية المستدامة 2030 نحو برنامج عمل التنمية المستدامة من خلال الجامعة. تاريخ الاسترداد 3 10، 2025، من <http://www.hasnlz.com>

9- أ.رجاء طه أحمد. (18 نوفمبر، 2024). تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ممارسة التدريب المهني وإدارة الموارد البشرية -بحث منشور في مركز أ.د/أحمد المنشاوي للنشر العلمي والتميز البحثي-المجلد 40العدد 11-عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي التاسع دور التعليم العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 18 7، 2025، من <http://www.mfes.journals.ekb.eg>

10- اتفاقية الأمم المتحدة . (1992). اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية - الموافق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1992./05/09

11- أحمد سعيد سيد أمون. (يناير، 2025). مدى مساهمة الانفاق الصحي بمصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية- المجلد 3- العدد 1 .

12- اعتصام الشكرجي. (2015). الشركات المتعددة الجنسية وسيادة الدول دراسة قانونية،اقتصادية،سياسية،مقارنة. الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي.

13- الأمم المتحدة. (2024). مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 12 6، 2025، من أهداف التنمية المستدامة: <http://www.unstats.un.org>

14- الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). حقوق الإنسان - لمحة عن خطة التنمية لعام 2030. تاريخ الاسترداد 2 6، 2025، من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030: <http://www.ohchr.org>

15- الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). لمحة عن خطة التنمية المستدامة 2030- المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. تاريخ الاسترداد 2 6، 2025، من حقوق الإنسان: <http://www.ohchr.org>

16- الحبيب بن خليفة. (2022). الطابع التنظيمي للمبادئ العامة قانون حماية البيئة نموذج (أطروحة دكتوراه - جامعة أحمد دراية).

17- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (بلا تاريخ). المهام الجديدة للمجلس. تاريخ الاسترداد 28 12، 2024، من <http://www.un.org/ar>

18- أمينة بن حوة. (2019). دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في إطار علاقتها بالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية - بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية المقارنة - كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة لونيبي علي. البليدة ، الجزائر: مجلة الدراسات القانونية المقارنة.

19- أهداف التنمية المستدامة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 5، 2025، من <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar>

20- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2024). أهداف التنمية المستدامة - دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة الحد من الفقر. تاريخ الاسترداد 28 6، 2025، من <http://www.undp.org>

21- تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (4 5، 2025). تاريخ الاسترداد 16 7، 2025، من <http://www.aithor.com>

22- تقرير المساواة بين الجنس في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 7، 2025، من <http://www.ar.m.wikipedia.org>

- 23- حصة خليل إبراهيم الحمر. (نوفمبر ، 2023). التنمية المستدامة بين الرؤية النظرية والتطبيق الواقعي- بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية - المجلد 4- العدد 11 .
- 24- د. بلال عقل الصنديد. (7 9، 2024). التنمية المستدامة في ظل التحديات الاقتصادية والأزمات العالمية - مقال منشور في الجريدة الكويتية. تاريخ الاسترداد 13 7، 2025، من [https://www. Aljarida.com](https://www.Aljarida.com)
- 25 د.أحمد المهدي بالله. (بلا تاريخ). الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار احكام القانون الدولي. بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد العدد 92.
- 26- د.أحمد محمد حشيش. (2008). المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر . دار الكتب القانونية .
- 27- د.أسيا طويل. (ديسمبر، 2022). واقع وآفاق تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030دراسة بعض أبرز التجارب العربية تحت التنفيذ. بحث منشور بمجلة العلوم الاحصائية العدد 17 .
- 28- د.بلال عقل الصنديد. (7 9، 2024). التنمية المستدامة في ظل التحديات الاقتصادية والأزمات العالمية. تاريخ الاسترداد 13 7، 2025، من مقال منشور في الجريدة الكويتية: [https://www. Aljarida.com](https://www.Aljarida.com)
- 29- د.شليحي الطاهر، و تواتي عامر. (2017). أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030 بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات التجارية العدد.1
- 30- د.عبد الكريم الصادق. (13 مارس، 2021). التنمية المستدامة لعام 2030...إنجازات وتحديات. تاريخ الاسترداد 20 7، 2025، من [https://www. Aljarida.com](https://www.Aljarida.com)
- 31- سلام علي المغيربي. (2022). دور البلديات في حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. المجلة العربية للنشر العلمي العدد 49.

- 32- سليمة لمبوب، و شيماء لمبوب. (2021-2022). الحق في التنمية المستدامة في القانون الدولي لحقوق الإنسان (رسالة ماجستير). جامعة 8 ماي. 1945
- 33- سهير إبراهيم الهيتي. (2014). الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (المجلد 1). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 34- عبد الغني علي المقبل. (2021). التنمية المستدامة من منظور إسلامي وتطبيقاته التربوية (مادة التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية نموذجاً). بحث. مجلة الجامعة الوطنية - العدد. 16
- 35- عبد القادر محمود الاقرع. (2024). الحق في التنمية المستدامة في سيناء في ضوء قواعد القانون الدولي بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية المجلد العاشر - العدد. 2
- 36- مايكل الإشع جورجي فرج. (نوفمبر، 2024). التعليم الأخضر ودوره في تحقيق رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة- مركز أ.د/أحمد المنشاوي للنشر العلمي والتميز البحثي-مجلة كلية التربية-المجلد الرابعون- العدد 11 -عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي التاسع (دور التعليم العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة). تاريخ الاسترداد 12 7، 2025، من <http://www.mfes.journals.ekb.eg>
- 37- محمد عبد العزيز ربيع. (2017). التنمية المجتمعية المستدامة: نظرة في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 38- محمد يوسف علوان. (2014). القانون الدولي لحقوق الإنسان - الحقوق المحمية. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 39- منظمة الصحة العالمية. (16 مايو، 2019). جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعون - البند 4-11 من جدول الأعمال المؤقت - تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030-16 أيار /مايو 2019- REV.1 A72/11. تاريخ الاسترداد 12 7، 2025، من <http://www.apps.who.int>
- 40- منظمة الصحة العالمية. (17 أبريل، 2025). جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعون - البند 14 من جدول الأعمال المؤقت - 17 نيسان /أبريل 2025 -A78/7- الصحة في خطة

التنمية المستدامة لعام 2030-ص4-3. تاريخ الاسترداد 3 6، 2025، من
<http://www.apps.who.int>

41- نغم لقمان محمد الحياي. (2017). الحماية الدولية للحق في التنمية. مصر : دار الكتب
والوثائق القومية.

42- نور الدين براي. (2025). التنمية المستدامة وفق استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2030(بحث منشور في حويات جامعة الجزائر 1 - المجلد 39- العدد2).